الإجابة النموذجية لإختبار الدورة العادية في مقياس القانون الإداري

السؤال: إختتر إجابة واحدة فقط صحيحة لكل سؤال (01 نقطة لكل سؤال):

ج 1 : وفقا للمادة رقم 01 من القانون رقم 10-11 فإن الجماعة الإقليمية القاعدية هي:

البلدية

الولاية

الدائرة

لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية، وهو ما نصت عليه المادة 01 من القانون رقم 10-11 والتي جاء فيها " البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية وتحدث بموجب قانون".

ج 2 - تعد من المصادر غير المكتوبة للقانون الإداري:

اللوائح

الدساتير

المعاهدات الدولية

المبادئ العامة للقانون

لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

المبادئ العامة للقانون هي مصدر غير مكتوب من مصادر القانون الإداري ، أما اللوائح والدساتير والمعاهدات الدولية جميعها مصادر مكتوبة.

ج 3- لا تعد من عناصر التفويض الاداري:

تفويض التوقيع

تفويض الهياكل

تفويض الاختصاص

لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

التفويض الإداري قد يكون تفويض في الإختصاص ويقصد به الإعتراف لبعض موظفي الوزارة بسلطة اتخاذ بعض القرارات ذات الأهمية القليلة أو المتوسطة دون الرجوع أو اللجوء إلى الوزير المختص.
كما قد يكون التفويض الإداري تفويضا في التوقيع أي الإعتراف لبعض الموظفين بسلطة الإمضاء نيابة عن موظف ما.
لذا فإن التفويض في الهياكل ليس عنصرا من عناصر التفويض الإداري.

ج 4 - وجود قانون إداري وقضاء إداري في الدولة يعني أن الدولة تابعة إلى:

- النظام الإنجلوسكسوني
- النظام اللاتيني
- النظام اللاتيني والإنجلوسكسوني
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

الدول اللاتينية ومن بينها الجزائر هي الدول التي تقسم جهازها القضائي إلى قضاء عادي وقضاء إداري وتقسم أيضا قانونها إلى قانون عام (مثل القانون الإداري) وقانون خاص، بينما الدول الإنجلوسكسونية ليس لها جهازين قضائيين ولا قانونين بل لها جهاز قضائي موحد ولها قانون موحد.

ج 5 : القانون الاداري بمعناه الضيق هو :

- قانون الإدارة العمومية.
- قانون نشاطات الإدارة العمومية العادية وغير العادية
- قانون النشاطات الإدارية الإستثنائية غير المألوفة لدى الأفراد.
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

يختلف المفهوم الضيق للقانون الإداري عن المفهوم الواسع للقانون الإداري، فإذا كان المفهوم الواسع يشمل أي عمل تقوم به الإدارة العمومية مهما كان نوعه، فإن المفهوم الضيق يركز على الأنشطة الإدارية الإستثنائية غير المألوفة لدى الأفراد.

ج 6 - تدرج الادارات والموظفين في سلم إداري يحكمه سلطة رئاسية هو من أركان :

- المركزية الإدارية
- المرفقية
- اللامركزية الإدارية
- المرفقية الإقليمية
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

السلطة الرئاسية هي ركن من أركان المركزية الإدارية ، ويقصد بها العلاقة القانونية بين الأعوان والموظفين على مستوى الإدارة ورؤسائهم، إذ ينتظمون في شكل هرمي أو سلمي (علاقة رئيس بمرؤوس) بحيث يكون للرئيس سلطة الأمر والنهي ويكون على الرؤوس واجب الخضوع والطاعة.

ج 7 - يتم إختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي بـ:

- الأغلبية المطلقة من الأصوات
- الأغلبية النسبية من الأصوات
- نصف الأصوات
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

حدد المشرع الجزائري نسبة الأصوات التي يجب أن تتوفر لفوز المترشح لرئاسة المجلس الشعبي البلدي بمنصب رئاسة هذا المجلس وهي الأغلبية المطلقة من الأصوات.

ج 8 - : تقوم المرافق العمومية في تنصيب مدراءها على:

- أسلوب الانتخاب أسلوب المسابقة
 أسلوب التعيين لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

بما أن المرافق العمومية تنشأ بقرارات من أصحاب الإختصاص سواء كانت قرارات وزارية أو ولائية أو رئاسية، فإن مدير هذا المرفق العمومي أيضا يعين بقرار من صاحب الإختصاص.

ج 9: المرافق العمومية التي تسير بطريقة الإستغلال المباشر:

- لا تقدم خدمة عمومية
 لا تنشأ بقرار
 لا تخضع للسلطة الوصائية
 لا تتمتع بالشخصية المعنوية
 لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

المرافق العمومية التي تسير بطريقة الإستغلال المباشر هي مرافق لا تتمتع بالشخصية المعنوية، فهي تابعة إداريا وماليا للهيئة التي أنشأتها، وبما أنها مرافق عمومية فهي تقدم خدمة عمومية، وتنشأ بقرار من صاحب الإختصاص، و قد تخضع للسلطة الوصائية إذا كانت مرافق عمومية محلية موجودة على مستوى الولاية أو البلدية.

ج 10 : الرقابة الرئاسية على أعضاء المجلس الشعبي البلدي تمارس :

- من طرف الوالي
 من طرف السلطات المركزية
 من طرف رئيس الجمهورية
 من طرف وزير الداخلية
 لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

أعضاء المجلس الشعبي البلدي تربطهم مع رئيس المجلس الشعبي البلدي علاقة رئيس بمرؤوس ، لذا فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو من يمارس رقابة رئاسية على أعضاء المجلس الشعبي البلدي. لذا فإنه لا إجابة من الإجابات المقترحة لهذا السؤال صحيحة.

ج 11 - يمكن لأي مواطن إذا إعتبر أن مداوات المجلس الشعبي البلدي غير مشروعة أن:

- أن يطلب من القضاء إلغاء هذه المداوات.
 أن يطلب من الوالي سحب هذه المداوات.
 أن يطلب من القضاء العادي إلغاء هذه المداوات.
 أن يطلب من القضاء إبطال هذه المداوات.
 لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير: للمواطن الحق في طلب إلغاء المداوات إذا كانت غير مشروعة وذلك عن طريق رفع دعوى أمام القضاء، ويكون القضاء الإداري هو المختص في هذه الحال.

ج 12: تتمثل مظاهر عدم التركيز الإداري فيما يلي:

- قيام سلطة إدارية بتفويض جزء من صلاحياتها إلى سلطة إدارية أخرى .
- إنشاء أجهزة محلية منتخبة ومستقلة لإدارة وتولي المصالح المحلية.
- إتخاذ القرارات الإدارية وإبرام العقود الإدارية باسم الجماعة الإقليمية.
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

عدم التركيز الإداري هو صورة من صور المركزية الإدارية، لذا فإن ممارسة عدم التركيز الإداري تظهر من خلال تفويض سلطة إدارية جزء من صلاحياتها إلى سلطة إدارية أخرى.

بينما إنشاء أجهزة محلية منتخبة ومستقلة لإدارة وتولي المصالح المحلية، وكذلك إتخاذ القرارات الإدارية وإبرام العقود الإدارية باسم الجماعة الإقليمية هما صورتين من صور اللامركزية الإدارية.

ج 13: يختلف دور القاضي الإداري عن القاضي العادي في الدول الإنجلوسكسونية في أن :

- للقاضي الإداري دور إنشائي للقانون بينما للقاضي العادي دور تطبيقي للقانون.
- للقاضي العادي دور إنشائي للقانون بينما للقاضي الإداري دور تطبيقي للقانون.
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

الدول الإنجلوسكسونية لا تمتلك قضاء إداريا ولا قانونا إداريا ولا قاضيا إداريا ، فهي دول القانون والقضاء الموحد، لذا فإن جميع الإجابات المقترحة لهذا السؤال خاطئة.

ج 14: تنشأ الأشخاص المعنوية الخاصة:

- بقرار صادر عن الجهة المختصة.
- بقانون صادر عن السلطة التشريعية
- بلائحة صادرة عن السلطة التنفيذية
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة

التبرير:

الأشخاص المعنوية الخاصة مثل الشركات التجارية والجمعيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشأ بقرار يصدر عن الجهة المختصة.

ج 15 - : يتعلق المرسوم التنفيذي رقم 330-2000 ب:

- التسيير الإداري والمالي للمجالس القضائية والمحاكم.
- التسيير اللامركزي للجماعات الإقليمية
- التسيير المحلي للبلديات.
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة.

ج 16 : تعتبر إجهادات القضاء في الجزائر:

- مصدرا ملزما للقاضي مهما كان الجهاز القضائي الذي أصدرها.
- مصدرا رسميا للقانون إذا كانت صادرة عن أعلى جهاز قضائي في الدولة.
- مصدرا تفسيرا للقانون إذا صدرت عن أعلى جهاز قضائي في الدولة .
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة.

التبرير:

الإجهادات القضائية إذا كانت صادرة عن أعلى جهاز قضائي في الدولة مثل المحكمة العليا ومجلس الدولة فهي مصر رسي وملزم ، أما إن كانت صادرة عن جهاز قضائي آخر مثل المحاكم الابتدائية والإدارية والمجالس القضائية فهي غير ملزمة وتعتبر مصدرا تفسيرا.

ج 17 : تلزم الإدارة العمومية باحترام أحكام القانون حتى لا تعتبر تصرفاتها باطلة، غير أن المشرع أجاز لها الخروج عن أحكام القانون في حالة:

- إنشاء الهيئات المحلية الإقليمية.
- منح الإدارة السلطة التقديرية .
- التفويض الإداري.
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة.

التبرير:

تلزم الإدارة في جميع أعمالها بالإلتزام بمبدأ المشروعية والذي يعني إحترام أحكام القانون إلا في حالة إستثنائية واحدة وهي عندما يمنحها القانون السلطة التقديرية.

ج-18- الشخصية المعنوية :

- تؤدي إلى قيام المسؤولية الجزائرية للشخص المعنوي العام.
- تخضع الشخص المعنوي الإقليمي للرقابة الرئاسية.
- تستمر بعد حل الشخص المعنوي قصد القيام بالتصفية.
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة.

التبرير:

من النتائج المترتبة عن الشخصية المعنوية أنه في حالة حل الشخص المعنوي تبقى هذه الشخصية مستمرة حتى تنتهي عملية تصفية الشخص المعنوي وتقسيم أمواله.

ولا يمكن أن تقوم المسؤولية المعنوية للشخص المعنوي العام كالدولة والولاية والبلدية لأن القانون أعفاها من المسؤولية الجزائرية ، وإنما تقوم المسؤولية الجزائرية للشخص المعنوي الخاص فقط. كما أن الشخص المعنوي الإقليمي مثل الولاية والبلدية لا يخضعون للرقابة الرئاسية بل للرقابة الوصائية.

ج 19 - يعود سبب عدم تقنين قواعد القانون الإداري الى:

- تفاوت الأحكام بين القضاة.
- إعتراض القضاة على عملية التقنين.
- ترك السلطة التقديرية للقاضي الإداري للإجتهد
- لا إجابة من الإجابات المقترحة صحيحة.

التبرير:

عدم تقنين قواعد القانون الإداري يقصد به عدم تجميع جميع النصوص القانونية التي تحكم المسائل الإدارية في مدونة واحدة شاملة ، ومن بين أسباب عدم تقنين القانون الإداري ترك السلطة التقديرية للقاضي الإداري حتى يجتهد ويسد الفراغ الموجود في النصوص القانونية ويقوم بخلق مبادئ وحلول للنزاعات الإدارية المتجددة.

ج 20 : من موضوعات القانون الإداري عقود الصفقات العمومية:

- خطأ.
- صحيح.

التبرير:

الصفقة العمومية هي عقد إداري ، لذا فإن جميع عقود الصفقات العمومية هي من موضوعات القانون الإداري.